

نصر أكتوبر..

تضامن عربي صادق وتلاحم استراتيجي

للاستقرار، في نموذج يؤكد أن السلام الدائم لا يتحقق ويصمد إلا بالعدل والإنصاف واحترام الحقوق المشروعة للشعوب. ومن هذا المنطلق، تؤمن مصر إيماناً راسخاً بأن السلام الحقيقي والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لمرجعيات



بقلم: السفيرة
ريهام محمود خليل

تخل اليوم 6 أكتوبر 2026 الذكرى الثالثة والخمسين لنصر حرب أكتوبر المجيدة، ذلك اليوم الذي يعتز به المصريون والعرب، الذي أضاف إلى تاريخنا المشترك صفحة جديدة من الفخر والمجد، ووقف فيه العالم احتراماً وتقديراً للإرادة الوطنية، ولما جسده تلك الملحمة التاريخية من عزم وإصرار على تحقيق النصر.

وإن نستذكر اليوم هذا النصر المجيد، فإننا نستلهم ونستحضر

بطولات وتضحيات كل شهيد وجريح وجندي ومواطن أسهم من أجل رفعة وطنه واسترداد أرضه، انها عن حق ملحمة وطنية وعربية تتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل.

تضامن عربي صادق وتلاحم استراتيجي، أن وحدة الصف العربي ووحدة المصير تمثّلان الركيزة الأساسية لمفهوم الأمن القومي العربي، وأن الإرادة العربية متى اقترنت بالتخطيط الدقيق والدراسة الواعية، قادرة على تحقيق الانتصارات وتجاوز التحديات، كما أكد هذا النصر أن التضامن العربي سيظل الدرع لأمن واستقرار المنطقة.

نتنم ونستذكر باعتران موقف القيادة البحرينية القوي والثابت لدعم مصر خلال تلك الفترة، لقد كانت السادس من أكتوبر عن حق رسالة مدوية بأن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على الاحتلال أو تجاهل الحقوق والسيادة، ونستمر جهود مصر والدول العربية في الدعوة إلى السلام والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة، استناداً إلى احترام القانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول.

فالتوقيع على معاهدة السلام عام 1979، أرسى مساراً أثبت أن استعادة الحقوق وتحقيق السلام يمكن أن يشكلا معاً أساساً

وختاماً، فإن نصر أكتوبر المجيد يعد درساً خالداً في تحقيق النصر والتمسك بخيار السلام الاستراتيجي، فتحية تقدير وعرفان لمن ضحوا بأنفسهم وارثوت الأرض الطاهرة بدمائهم ولكل من أسهم في صناعة هذا النصر العظيم الذي فتح الطريق لمسار سلام قوي وصامد تحميه الإرادة الوطنية الغابتة والعزيمة القوية القادرة على صناعة مستقبل أفضل للوطن ولأمة العربية.

○ سفيرة جمهورية مصر العربية لدى مملكة البحرين



خلال مؤتمر «أكتوبر العمران» بسلطنة عمان.. وزيرة الإسكان:

الشراكة مع القطاعين الخاص والمصري أحد أهم مرتكزات التحول في المنظومة الإسكانية

بما يوسع نطاق الشراكة مع ملاك الأراضي والمطورين، ويحفز توظيف الأراضي الخاصة في إنشاء مشاريع سكنية وزيادة المعروض العقاري. وأكدت أن هذه المسارات تتكامل ضمن منظومة تجمع بين تمكين المواطن من الحصول على التمويل المناسب، وزيادة المعروض من الوحدات السكنية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والتطوير، بما يسهم في تسريع توفير الحلول الإسكانية وتحقيق التوجيه الملكي السامي بتوفير 50 ألف وحدة سكنية. ولفتت إلى أن الشراكة مع القطاعين الخاص والمصرفي تمثل أحد أهم مرتكزات التحول في المنظومة الإسكانية، مشيرة إلى أن دور الحكومة أصبح أكثر شمولاً من خلال وضع السياسات وتوفير الأراضي وتقديم الدعم الإسكاني وتحفيز الاستثمار والتطوير العقاري، بالتوازي مع تعزيز مساهمة القطاع الخاص في توفير الحلول الإسكانية.

باهتمام بالغ في ظل الرعاية المستمرة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بما يدعم مواصلة تطوير السياسات والخيارات الإسكانية وتوسيع نطاق استفادة المواطنين منها. وأشارت إلى أن مملكة البحرين عملت خلال السنوات الأخيرة على تطوير نموذجها الإسكاني، من نموذج يركز بصورة رئيسية على توفير الوحدات السكنية الحكومية، إلى منظومة أكثر تنوعاً ومرونة، تتيج للمواطن مسارات متعددة للوصول إلى السكن الملائم، من خلال المشاريع الإسكانية وبرامج التمويلات والمشاريع التي ينفذها القطاع الخاص. وبيّنت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني أن المملكة وظفت مسارات عمل متكاملة لتنفيذ توجيه حضرة

أكدت أمانة بنت أحمد الرميجي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، أن مملكة البحرين تواصل تطوير قطاع السكن الاجتماعي وفق رؤية تقوم على تنوع الخيارات والحلول الإسكانية، وتعزيز الشراكة مع القطاعين الخاص والمصرفي، وزيادة المعروض العقاري، بما يدعم الجهود الرامية إلى توفير السكن الملائم الذي يواكب احتياجات وتطلعات الأسر البحرينية. جاء ذلك لدى مشاركة الوزيرة بكلمة رسمية في مؤتمر «أكتوبر العمران» المنعقد في سلطنة عُمان الشقيقة، بحضور الدكتور المهندس خلفان بن سعيد الشيعلي وزير الإسكان والتخطيط العمراني في سلطنة عُمان، وعدد من المسؤولين والخبراء والمختصين، حيث استعرضت تجربة مملكة البحرين في تطوير السياسات والخيارات الإسكانية، والتحول نحو منظومة أكثر تنوعاً ومرونة واستدامة. وأكدت الوزيرة أن قطاع السكن الاجتماعي في مملكة البحرين يحظى

خلال اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي

وفد «الشعبة البرلمانية» ينسق مع وفود برلمانية لدعم مقترح البحرين بشأن مشروع البند الطارئ المتعلق بأمن الملاحة البحرية والمضائق الدولية

الاهتمام والمصلحة المشتركة. وفي ذات السياق، التقت هالة رمزي فايز عضو مجلس الشورى نائب رئيس وفد الشعبة البرلمانية، بالوفد البرلماني لجمهورية فرنسا الاتحادية الصديقة، برئاسة ميشيل جرومي. وكذلك بالوفد البرلماني من جمهورية أوكرانيا الصديقة برئاسة الكسندر كورينكو، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي، وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودعم مقترح مشروع البند الطارئ المتعلق بأمن الملاحة البحرية والمضائق الدولية.

وقد حضر اللقاءات هالة رمزي فايز عضو مجلس الشورى، نائب رئيس وفد الشعبة البرلمانية، والنائب حسن إبراهيم حسن، والنائب زينب عبدالأمير خليل، والنائب علي صقر الدوسري.



واستقرار الاقتصاد العالمي. وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، وآليات تطوير التنسيق البرلماني في مختلف القضايا المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة، بما يسهم في توحيد الرؤى والمواقف تجاه المواضيع ذات

تعتزم الشعبة البرلمانية التقدم به خلال أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، المتعلق بأمن الملاحة البحرية والمضائق الدولية، باعتباره من القضايا الحيوية التي تمس الأمن والسلام الدوليين، وتؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة العالمية

تعزيز الشراكة مع «المجموعة البرلمانية الـ 12+»، وأهمية تبادل الخبرات والتجارب التشريعية، وتكثيف الحوار البرلماني حول قضايا الأمن والاستقرار والتنمية المستدام. واستعرض وفد الشعبة البرلمانية خلال اللقاء مقترح مشروع البند الطارئ الذي

عقد وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين برئاسة جمال محمد فخر، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى، لقاءات ثنائية بمجموعة من الوفود البرلمانية المشاركة في أعمال الجمعية 153 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا الاتحادية خلال الفترة من 5 إلى 9 أكتوبر الجاري، وذلك لتنسيق دعم مقترح مملكة البحرين بشأن مشروع البند الطارئ المتعلق بأمن الملاحة البحرية والمضائق الدولية.

والتقى جمال محمد فخر، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى، رئيس وفد الشعبة البرلمانية بلورنس وهرلي، رئيس «مجموعة الـ 12+» البرلمانية في الاتحاد البرلماني الدولي، مؤكداً فخر حرص مملكة البحرين على

الدكتورة نجمة تقي تشارك في قمة

تشكيل الثروة للمرأة 2026 بالرياض

تجربة عكست روح الابتكار والطموح، وأبرزت الدور المتنامي للمرأة في صناعة المستقبل وقيادة التحول الاقتصادي. وتأتي مشاركة الدكتورة نجمة تقي في هذه الفعالية تأكيداً لاهتمام الجامعة العربية المفتوحة – البحرين بدعم تمكين المرأة، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز حضور القيادات النسائية في مواقع التأثير وصناعة القرار.

وتؤمن بأن الاستثمار في المرأة هو استثمار في مستقبل أكثر ابتكاراً وتأثيراً؛ فتمكين المرأة لا يقتصر على منحها الفرصة، بل يشمل أيضاً الإيمان بفكرتها، ودعم مشروعها، وفتح الطريق أمامها للوصول إلى الاستثمار والقيادة والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار.

شاركت الدكتورة نجمة تقي رئيس الجامعة العربية المفتوحة، في قمة تشكيل الثروة للمرأة (Women Shaping Wealthy Summit 2026)، التي أقيمت في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالرياض يومي 28 و29 سبتمبر 2026، وذلك بصفتها محكّمة لتقييم المشاريع الريادية المشاركة في القمة. وجعلت القمة أكثر من 3000 مشارك و250 متحدثاً من المستثمرين ورواد الأعمال وقادة الأعمال من مختلف دول العالم، وناقشت عدداً من المحاور المهمة، من أبرزها الاستثمار وريادة الأعمال، وقوة الشبكات والقيادة، والفروة في العافية. كما شهدت القمة عرض 39 شركة ناشئة تقودها نساء أمام مجموعة من المستثمرين، في

مقترح نيابي بتجريم تزيف صور وتسجيلات صوتية ومرئية بالذكاء الاصطناعي

من إمكانات واسعة في إنشاء محتوى رقمي يحاكي الحقيقة. ووفقاً للمذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون، فإنه إذ يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات مشروعة متعددة، فإن الإساءة في استخدامها قد يؤدي إلى المساس بخصوصية الأفراد والإضرار بسمعتهم واعتبارهم أو استغلالهم وإبتزازهم وتهديدهم، لاسيما عندما ينشأ محتوى مصطنع أو يعدل أو يركب وينسب إلى شخص آخر من دون مسوغ قانوني وبما يوهم الغير بصحته أو صدوره عنه.



○ باسمه مبارك.



○ حنان فردان.



○ جلييلة السيد.



○ محسن العسبول.



○ د. هشام العشيري.

ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعمد من دون مسوغ قانوني، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنشاء أو توليد أو تعديل أو تركيب صورة أو تسجيل صوتي أو مرئي منسوب إلى شخص، على نحو يوهم بصحته أو نسبته إلى ذلك الشخص، وكان من ذلك المساس بخصوصيته. وتكون العقوبة، السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات والغرامة التي لا تتجاوز 50 ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا اقترن الفعل بنشر المحتوى أو إتاحتة أو

كتب: وليد دياب
تقدم كل من النواب «د. هشام العشيري، محسن العسبول، جلييلة السيد، حنان فردان، باسمه مبارك» باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون جرائم تقنية المعلومات، بهدف تشديد العقوبة لمواجهة إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال إضافة مادة جديدة في القانون تنص على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس وبالغرامة التي لا تتجاوز

معين.
ويأتي الاقتراح في ظل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما أتاحتة

ذلك الصور أو التسجيلات الصوتية أو المرئية، بطريقة تحاكي المحتوى الحقيقي أو توهم بنسبته إلى شخص

أو التطبيقات التي تعتمد على خوارزميات قادرة على إنشاء أو توليد أو تعديل أو تركيب محتوى رقمي، بما في

ويقترح التعديل إضافة تعريف لـ«تقنيات الذكاء الاصطناعي» إلى القانون، باعتبارها النظم أو البرامج

إرساله أو تداوله أو ارتكابه بقصد ابتزاز المجني عليه أو تهديده أو التشهير به أو الإضرار به.